وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

محاضرة في مقياس السياسة الخارجية الجزائرية

التخصص السنة الثانية ماستر علاقات دولية

أستاذ المقياس د . فؤاد جدو

محاضرة بعنوان : الدبلوماسية الجزائرية كالية لحل الازمة المالية

تمهيد

مع بداية الازمة في مالي و سيطرة الحركات الإرهابية على شمال مالي دفع بالحكومة المالية إلى التحرك بهدف انقاذ ما يمكن إنقاذه في ظل تزايد التهديدات منها سقوط الجمهورية و هذا ما جعل مالي تعرف تحولات داخلية و خارجية كالانقلاب العسكري و التدخل الفرنسي مما جعل الطرف الجزائر يتحرك من اجل إيجاد حلول لهذه المشاكل و هذا ما سنتطرق له في هذا المبحث.

1- اسباب الازمة المالية

انتشر الفساد في البلاد بشكل غير مسبوق ما دفع بالكابتن امادو هايا سانوغو في الجيش المالي بقيام بإنقلاب عسكري على الرئيس توري وهذا ما حدث من قبل في عهد الرئيس موديبو كايتا (1960-1968) حيث قاد حربا ضد طوارق بوصفهم جزءا في المشكلة التي تعوق بناء مالي واسهمت حرب عام 1991 حدوث انقلاب من قبل امادو تومانى على موسى تراوري ونفس عام 2012 أي انقلاب امادو هايا سانوغو على امادو توري على (1968-1991-2012).[1]

[1]Abdoulaye Tamboura , op.cit. , p 168

وهذه الانقلابات تعتبرا مؤشرا على عدم تماسك دولة مالي كما اعتبر غياب التنمية في منطقة الساحل إلى زيادة مثل هذه المشاكل خاصة وان مالي تصنف ضمن المراتب الأخيرة في تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة وهذا ما زاد حالة البلاد سوءا .

كما أن دور الجيش في مالي ضعيف لعدم قدرته على حماية المجالات الإقليمية له حيث لا يتعدى عدد افراده 7750 فردا مقارنة ب 14 مليون نسمة وهذا إلى جانب غياب الثروة مركزية التي يمكن ان توظفها كعنصر تثبيت استقرار أمني على عكس النيجر التي توزع اليورانيوم على طوراق الشمال مما أعطاها وضع احسن في مالي.[2]

رغم ان الكثير كان يعتبر مالي تمثل الموجة الثالثة من الديمقراطية في افريقيا قبل عام 2012 خاصة انها كانت تحضر للانتخابات الرئاسية في افريل 2012 و تخلي الرئيس توري عن السلطة طوعيا [3]و لكن تغيرت المجريات و تطورت رغم الخصائص التي ذكرناها سابق لحالة الفشل الدولاتي بمالي.

ونجد ان منطقة الساحل الافريقي تعكس بعدين اساسين من خلال حالة مالي وهي التنمية عبر الاستقرار والتنمية عبر استثمار سمات الساحل والصحراء اذ لا يمكن تحديد نوعية التنمية والتطوير من دون مؤشر نوعية الإنتاج الملائم الذي تضفي عليه الجغرافيا صعوبة لا تقدر بأي حال. فنجد أن مقاربة التنمية عبر الاستقرار فهو يدفع تفقير الرعاة من خلال تشجيع رحل على الاستقرار في نطاقات تساعدهم في ممارسة نشاطات مثل الزراعة وهذا الاستقرار وهذا الاستقرار يخلق مشكلة مع ملاك الأراضي وهذا يدفعهم إلى تخلص أهم ما يملكون دون ان يجدوا بديلا مناسبا و الانتقال إلى غاو و تمبكتو وهذا يلزم توطيد بنى لازمة لاستقبال السكان .

اما المقاربة الثانية وهي التنمية عبر استثمار لسمات الساحل الصحراء هذا من خلال تطوير بعض النشاطات الاقتصادية الإنتاجية المحلية من خلال تطوير الواحات لخلق استقرار بشري فيه وهذا بتوفير 03 شروط أساسية :[4]

---

[2]كريم مصلوح ، مرجع سابق ، ص 260

[3]فريدوم اونوها ، مرجع سابق ، ص 2

[4] فريدوم اونوها، مرجع سابق ، ص 262

– الموارد المائية الكافية.

- الشروط المناخية بالإضافة إلى جودة التربة.
- توفر وسائل التقنية.

هذه من صعب توفرها في بيئة الساحل الافريقي لأسباب عديدة اهمهما عدم الاهتمام بالجانب التنموي في هذه المنطقة غير أن الاطروحات التنموية اعتمدت على البديل وهو الطاقة من خلال تعميم الاستفادة بين دول التنموية والدول الأخرى المستهلكة للطاقة.

كما تتميز مالي بانها دولة حبيسة تقوم بتبادلاتها التجارية عبر دول الأطلسي و هذه الوضعية تزيد عبئ الدولة خاصة مع تواضع قدراتها الاستراتجية و المالية، فمالي تتصل بخمس نقاط مهمة و هي موريتانيا و السينغال عبر سكة حديدية و عبر غينيا و ساحل العاج و كذا الجزائر عبر الطرق البرية و هذا يجعل مالي قطعة ضمن مجموعة غرب افريقيا مما يضع شمال مالي البعيد عن خليج غينيا .

بعد الاستقلال جمهورية مالي التي سيطر الجنوبيون على مقاليد الحكم فيها واجه الشمال " الازواد" اهمالا كبيرا حيث غابت المشاريع التنموية والتعليمية والصحية كما غيب أبناؤه عن مراكز صنع القرار وهذا ما دفع بأهالي هذا الإقليم إلى التمرد في العديد من المرات واتسع النشاط غير القانوني كالرشوة والفساد وكذا النشاط العصابات المسلحة وتحويل الإقليم إلى مخابئ التخزين الأسلحة والمخدرات بل وصل الامر إلى هبوط طائرات شحن قادمة من أمريكا الجنوبية دون موافقة الحكومة المالية حيث هبطت طائرة شحن بوينغ 727 في أكتوبر 2009 في منطقة تاركنت على بعد 200 كم شمال مدينة غاو حيث تبين انها قادمة من فنزويلا حاملة 10 أطنان من الكوكايين والتي أحرقت بعدها مباشرة عمدا.

و يعتبر إقليم من بين اهم الإقليم التي يمر عبرها الممرات إلى شمال افريقيا ثم إلى اوربا بالإضافة إلى تهريب السلاح والسجائر والمواد الغذائية بالإضافة إلى انتشار الجماعات الإرهابية حيث توجد السيارات رباعية الدفع مركونة في مدينتي غاو وتميكتو مستعدة للتهريب على السلطات المالية.

النشاط الإرهابي في إقليم – الأزواد –

فالجماعات الإرهابية استطاعت تركز على نشاط خطف الرهائن و العمل على تهريب المخدرات و الذي اصبح يدر أرباح تجاوزت 100 مليون دولار في السنة في ظل تزايد الفقر و الجفاف في المنطقة الذي اثر على المستوى المعيشي للسكان.[5]

كما عمد بلمختار على ربط علاقات عند ابرام صفقات معهم لتوفير السلاح والدواء وتوفير الأخبار بالإضافة إلى أنه اعتمد على توزيع المساعدات على السكان المحليين لكسب تأييدهم بحكم الامية والجهل والفقر هذا إلى جانب عدم وجود وحدة داخل الجيش المالي الذي دخل في صراع لانتمائهم الفعلية –عرب–توارق و استقر بلمختار في منطقة الازواد عام 2005 .

قام بلمختار بتنفيذ هجوم في جوان 2005 على مركز عسكري للجيش الموريتاني قتل فيه 17 عسكريا واستولوا على الأسلحة والسيارات وتوالت العمليات العسكرية ضد موريتانيا منها اختطاف وقتل السياح إلا أن الجيش الموريتاني قام بعمليات عسكرية من خلال توغله داخل الأراضي المالية عام 2011 أين قام بطرد عناصر التنظيم من غاية و أفادوا ضرب الحدود الموريتانية – المالية–[6]

كما قام بلمختار بربط علاقات مع جماعة بوكو حرام في نيجيريا حيث كان يشرف على عمليات اختطاف الرهائن الغربيين في نيجيريا كما حدث مع الرهنيتين البريطاني كريستوف ما كمانوس الإيطالي فرانكو لامولينارا في 2011/05/12 وهذا يدل على نفوذه في منطقة الساحل الافريقي وبدأ يتزايد عدد المنظمين لهذا التنظيم حيث بلغ اواخر عام 2010 حيث تشكل من أبناء الازواد والموريتانيون والجزائريون.

فيعد انهيار الدولة في مالي بعد سقوط قاعدة " امشش" العسكرية قرب مدينة تسالين في الازواد يوم 2012/03/10 بيد جماعة أنصار الدين بداية انهيار الجيش المالي ثم جاء الانقلاب العسكري الذي قادة النقيب أمادو سونغو ضد الرئيس امادو تومانى في 2012/03/21 ليوجه ضربة لمعنويات الجيش المالي المنهارة هنا شكل كل جماعة أنصار الدين وتنظيم القاعدة وحركة التوحيد والجهاد بغرب

---

[5]فريدوم اونوها، مرجع سابق ، ص 4

[6]محمد محمود أبو المعالي ، مرجع سابق ، ص 55

افريقيا غرفه عمليات مشتركة لرسم خطط السيطرة على كبرى مدن مالي أين هاجموا مدينة كيدال في شمال مالي وسيطروا عليها.[7]

كما قامت القوات المشتركة للجماعات الإرهابية في 31 مارس 2012 بالهجوم على مدينة غاوا عاصمة إقليم ازواد وسيطروا عليها دون مقاومة كبيرة من الجيش المالي اين قاموا في 05 افريل 2013 بهجوم على القنصلية الجزائرية بمدينة غاوا والتي كانت تحرسها قوات من الحركة الوطنية لتحرير أزواد أين اختطفوا القنصل الجزائري وستة من الدبلوماسيين و رفعوا علم جماعة التوحيد والجهاد على مبنى القنصلية .

بعد انسحاب القوات المالية من مدينة تمبكتو بدأت عمليات النهب والسلب والتخريب إلى ان دخلت سرية الفرقان التابعة للقاعدة أفريل 2012 حيث سيطروا على المدينة دون قتال.

ونجد أن عملية السيطرة على المدن الثلاث في إقليم ازواد يوضع مدى التنسيق والتنظيم الذي جمع التنظيمات الإرهابية الثلاث وبتالي أصبح إياد أغ أغالي سيدا على المنطقة.

هذا الوضع دفع بالحركة الوطنية لتحرير أزواد إلى الدخول في اتفاق مع أنصار الدين في أواخر ماي عام 2012 من خلال تشكيل جهة واحد مع تشكيل مجلس ثوري لتسيير فترة انتقالية وتطبيق الشريعة الإسلامية لكن قيادات الحركة الازوادية خارج الإقليم سارعت إلى رفضه وتعثر الاتفاق بعد 24 ساعة من ابرامه.[8]

بعد هذه السيطرة دخلت جماعة انصار الدين في طرح حوار سياسي داخلي ومع دول الجوار " الجزائر" بوركينافاسو" حيث كلفت الرئيس البوركينابي بليز كومباري بالتفاوض مع ممثلي انصار الدين على امل اقناع هذه الجماعة بقطع علاقاتها مع تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي و القبول باتفاق سلام مع الحكومة المالية و كان هناك وفد اخر من انصار الدين في الجزائر للتفاوض على نفس السياق[9]

---

[7]المرجع نفسه ، ص 123

[8]محمد محمود أبو المعالي ، مرجع سابق ، ص 127

[9] فريدوم اونوها، مرجع سابق ، ص 7

و في 12 أكتوبر اصدر مجلس الامن القرار 2071 و الذي يفوض مجموعة الايكواس و الاتحاد الافريقي وضع خطة للتدخل العسكري في مالي ، الا انها في الوقت نفسه كانت تتقدم نحو الجنوب حيث قام في 10 جانفي 2013 بشن حملة عسكرية على مدينة كونا وسيطروا عليها بالإضافة إلى منطقة جبالي هذا ما حرك الحكومة المالية مع السلطات الفرنسية إلى التدخل سريعا في مالي عسكريا .[10]

و يمكن ان نلخص أسباب الازمة في مالي: [11]

- الهجومات التي قادها التوارق في شمال مالي مارس 2012
- ضعف الجيش المالي وعدم سيطرته على الأراضي.
- انتشار الجماعات المسلحة الجهادية.
- الانقلاب العسكري بقيادة أمادو سانجو ضد حكومة الرئيس أمادو توماني توري.
- تنازل المجلس العسكري عن السلطة وتسليمها إلى حكومة مدينة في 12 افريل 2012.

و هنا بدا يتشكل الخطر الحقيقي مع تقدم الحركات الجهادية و الإرهابية على جنوب مالي و بتالي يمثل انهيار تام لدولة و ما يمثله افغنة جديدة للمنطقة مما دفع بالقوى الكبرى على راسهم فرنسا إلى التدخل لوقف تقدم الجماعات الإرهابية نحو الجنوب.

2- اليات تدخل الجزائر في ازمة مالي

قامت المقاربة الجزائرية على بعدين اساسين احدهما سياسي في اطار حل النزاعات الدولية بطرق دبلوماسية و الثاني امني في طار محاربة الإرهاب و مواجهة التهديدات الأمنية و يمكن ان نستشف ذلك بشكل واضح من خلال ازمة مالي .

تقوم المقاربة الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي على مجموعة من المتغيرات تحكم هذه الاستراتيجية خاصة و أن السياسة الخارجية اتجاه إفريقيا و منطقة الساحل الإفريقي كانت تقوم على مراعاة خصوصية المنطقة و كذا وفق المبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية الجزائرية.

---

[10]Robin Edward Poulton, a peace of Timbuktu, new York : unidir press, 1998,p 6

[11]Anton bebler , military rule in Africa , new York : Praeger publishers, 2014 ; p98

فالتدخل الفرنسي في مالي حسب العديد من الخبراء كان احاديا و جاء وفق معطيات فرنسية فقط لم تأخذ بعين الاعتبار الحيثيات المحيطة بالظروف الكلية في مالي فحسب الكاتب الكسندر مزيايف و الذي اعتبر عملية التدخل عبارة عن استعمار افريقيا بوسائل مختلفة و لكن بنتيجة واحدة خاصة البحث عن الموارد الطاقوية و السيطرة عليها[12].

الازمة المالية وفق اللوائح الأممية :

اللائحة رقم 2071[13] حددت مدة 45 يوم لتقديم مخطط التدخل في شمال مالي و الجزائر اعتبرتها إيجابية كونها تشمل المقاربات المطروحة و تتضمن كثير من العناصر التي ارتكزت عليها المقاربة الجزائرية ، حيث اكدت اللائحة على عناصر التسوية السياسية إلى جانب الاعداد للتدخل العسكري كما اشترطت على الجماعات المتمردة قطع علاقاتها مع الحركات الإرهابية.

اللائحة رقم 2085 [14] و تتضمن تحديد اجل قدره سنة لتنفيذ العمل العسكري إلى جانب استمرار تشجيع مساعي التسوية السياسية بين الفرقاء الماليين.

في 25 افريل 2013 أنشئت البعثة الأممية لمالي مينوسما MINUSMA من طرف الأمم المتحدة مكونة من 2100 فرد من القبعات الزرقاء لحفظ الامن و السلم في مالي خاصة محور غاو– انفيس – كيدال .[15]

بعد امضاء اتفاقية السلام بين الفصائل الازوادية و الحكومة المالية بالجزائر في 15 ماي 2015 و الذي صودق عليه في 22 و 23 جويلية 2015 بالجزائر العاصمة اين نصت هذه الاتفاقية على جملة من المواد و أهمها تخلي حركة الازواد علن مطلب الاستقلال عن الحكومة المركزية في باماكو ، إلى جانب ادماج الهوية الازوادية في المجتمع المالي ككل ، كما نصت المادة 16 من هذه

---

[12] غضبان مبروك ، مرجع سابق ، ص 67

[13] ساحل مخلوف ، مرجع سابق ، ص 6

[14] مرجع نفسه ، ص 6

[15] Mohamed saleh benteboula ; la diplomatie algérienne a deux têtes ; Alger : dar el oumma ; 2017; p 14

الاتفاقية على دمج و توظيف المواطنين من حركة الازواد في الوظيف العمومي و تنمية المناطق المحلية خاصة في الشمال." [16]

تعد مشكلة مالي بالنسبة للجزائر من ضمن مشكلات الامر الواقع فبرغم من تمسكها بالحل السلمي لا انها استجابت لواقع القرار الفرنسي و هذا من خلال عملية تقنتورين و تنسيق العمل مع فرنسا و قيادة الافريكوم بعد ذلك ، و على مستوى اخر فتح المغرب مجاله الجوي للطيران الفرنسي و اياض التنسيق الاماراتي الفرنسي في المنطقة على عكس قطر و مصر اللاتان رفضتا العملية في مالي و اسهام البحرين بمبلغ 10 ملايين دولار في اطار قرار الأمم المتحدة المتعلق بانشاء صندوق ائتماني لمالي " 2012/2071 .

فمنطقة الساحل الإفريقي عرفت مشاكل عديدة و اهتزازات على مر العقود الماضية و هذا بسبب جملة من المتغيرات و الأسباب المنتجة لعدم الاستقرار و هشاشة المنطقة مما جعل الجزائر تتبنى سياسة خارجية تراعي هذه الأبعاد و هي ليست وليدة هذه المرحلة بل امتدت على مدار سنوات عديدة خاصة مع بداية مشكلة التوارق في شمال مالي و كذا في النيجر حيث قامت الجزائر بتسوية المشكل بين الحكومة المالية و حركة الأزواد في التسعينات من القرن الماضي أين تم عقد قمة جمعت الحكومة المالية و جماعات التوارق في جانت بولاية اليزي في 8-9سبتمبر 1990 و ضمت كل من الجزائر و النيجر و مالي و ليبيا حيث هدفت إلى استقرار المنطقة و تنمية المناطق الحدودية، و أهم نقطة توصلوا اليها هي عدم استخدام القوة لحل المشكل التارقي و كل النقاط السابقة قوبلت بالرضا و القبول [17] ، و هنا نجد أن الجزائر اعتمدت على اختيار مدينة جانت و من بعدها مدينة تمنراست التي عرفت بهذه الاتفاقية أي اتفاقية تمنراست 1991 بهدف إطلاع أعيان التوارق في الجنوب الجزائري و كذا في شمال مالي على كل التطورات الموجودة بهذا الملف.

---

[16]Mohamed Saleh benteboula ; op cit ;p94

[1]كريم مصلوح ، مرجع سابق ، ص 120

[2] المرجع نفسه ، ص 121

و تواصلت بعد هذه الاتفاقية سلسلة من المفاوضات كلما تأزم الوضع بين طرفي النزاع منها اتفاقية باماكو 1992 و بعدها اتفاقية الجزائر 2006 بطلب رسمي من الحكومة المالية، [18] و كانت كل مرة تلبي الجزائر الدعوة و تدعو الأطراف لمناقشة الوضع، في مقابل ذلك نجد أن التدخل الجزائري في تسوية النزاعات بمنطقة الساحل الإفريقي عرفت تحولا بعد ما يعرف بالربيع العربي و خاصة التحولات السياسية في ليبيا، حيث أثر انهيار النظام السياسي الليبي على منطقة الساحل الإفريقي، إذ تقاطعت العديد من المتغيرات تتجاوز البعد الإقليمي للجزائر من خلال تزايد التدخل الأجنبي الإقليمي و الدولي، و حتى في منطقة الساحل من حيث التحول في تمدد الجماعات الإرهابية في وقت سقوط النظام السياسي المالي بعد الانقلاب العسكري .

ويمكن أن نلخص أهم خصائص السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي بعد الانقلاب العسكري في مالي في مايلي[19] :

- تتميز الجزائر بقدرتها العالية على معرفة ديناميكية الصراع في مالي خاصة من خلال الشخصيات النافذة في حركة الأزواد و من بينها الآغا غالي.
- اعتمدت الجزائر في بداية التوتر في المنطقة جانفي 2012 على مقاربة " انتظار و ترقب " مع الالتزام بالحذر بهدف حماية أهدافها الاستراتجية .
- قامت الجزائر بسحب خبرائها العسكريين و التوقف عن الإمداد بالأسلحة للحكومة المالية في مارس 2012 مبررة موقفها بأنها ضد استخدامها باتجاه حركة الأزواد و الهدف الأساسي منها هو الجماعات الإرهابية .

و الملاحظ بعد هذه الفترة تزايد التدخل الفرنسي بالدرجة الأولى في منطقة الساحل الإفريقي لاعتبارات عديدة من بينها أن هذه المنطقة هي منطقة نفوذ استراتيجية لفرنسا، و كذا مزاحمة الولايات المتحدة الأمريكية لفرنسا في مناطقها التقليدية مما جعلها تسارع في عمليات تحركها في هذه المناطق أين بدأت تطرح المقاربة الخاصة بها و القائمة على الية التدخل العسكري للحد من تمدد الجماعات الإرهابية خاصة في الشمال المالي أين بدأت تقترب من العاصمة المالية باماكو خاصة مع إصدار

---

[1] عبد القوي بوحنية ، مرجع سابق ، ص 15

مجلس الأمن قرار 2085 في 20 ديسمبر يسمح بتشكيل قوة من 3 آلاف جندي لمحاربة الجماعات الإرهابية بعد سقوط النظام المالي في مارس 2011 [20]، لكن الجزائر تحفظت في البداية حول مسألة التدخل العسكري خاصة و أن فرنسا خلقت حلفا في المنطقة يتكون من المغرب و مجموعة الايكواس، تعمل على خلق قوة عسكرية لضرب الجماعات الإرهابية و لكن تحفظ الجزائر كان مبنيا على عدم الخلط ما بين حركة الأزواد و الجماعات الإرهابية لأن حركة الأزواد تربطها اتفاقيات مع الحكومة المالية و لهذا تحفظت الجزائر في البداية، لكنها تراجعت مع الشرط الذي وضعته و هو عدم ضرب حركة الأزواد ، و رغم هذا فالجزائر لم تشارك بأي قوة عسكرية في إطار مبادئها الراسخة في سياستها الخارجية ، و بالنسبة للحالة المالية فالجزائر لا تريد أن تستنسخ التجربة الباكستانية أين تدخلت باكستان في ضرب حركة طالبان بأفغانستان، مما سبب لها مشاكل داخلية أدت إلى إسقاط نظامها و دخولها في متاهات و عدم الاستقرار السياسي في الداخل [21].

و هذا ما تريد الجزائر تجنبه بل و تحملت الجزائر تبعات هذا التدخل من خلال فتح مخيمات للاجئين الماليين و تقديم مساعدات مالية للاجئين و حتى دول الجوار كالنيجر و موريطانيا لمساعدة المهاجرين و اللاجئين، وقد عملت الجزائر على تجديد دعمها للأطراف المتنازعة لأجل إيجاد حلول نهائية و دائمة لمنطقة الساحل و خاصة مالي، حيث تحولت مواقف دول الساحل الإفريقي في دعم الجزائر للجهود الرامية لدعم السلم المالي و هذا ما تأكد في لائحة مجلس الأمن 2100 التي تدعم الأمن في مالي مع الحفاظ على الوحدة الترابية لمالي.

و بعدها انطلقت مفاوضات بين الأطراف المتنازعة في 22 أفريل 2014 و بدعم مجلس الأمن و الأمم المتحدة و الاتحاد الإفريقي في الجزائر، حيث توجت باتفاقية وقف الاقتتال بين الأطراف و الالتزام بالجهود السلمية و اعتبرت الجولة الثالثة من المفاوضات بين الحكومة المالية و ممثلي الجماعات السياسية و العسكرية لمنطقة شمال مالي التي انضمت لمسار المفاوضات تحت اشراف الجزائر و يشارك في هذه الجولة من الحوار المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا المعروفة بالايكواس و الأمم المتحدة و الاتحاد الافريقي و منظمة التعاون الإسلامي و الاتحاد الأوروبي إلى

---

[2] كريم مصلوح ، مرجع سابق ، ص 142

كريم مصلوح ، مرجع سابق ، ص 143

جانب بوركينافاسو و نيجيريا [22] و التي انتهت بابرام اتفاق وقف الاطلاق النار الموقع في 23 ماي 2014 الموقع بالجزائر في 24 جويلية 2014 و هذه الجولة مهدة إلى ابرام الاتفاق النهائي و الذي تم التوقيع عليه يوم 5 جوان 2015 بالجزائر العاصمة أو ما عرف بأرضية الجزائر تشمل الترتيبات الأمنية و التنموية مما أعطى بعدا آخر للسياسة الخارجية الجزائرية.

و لم تكتفي الجزائر بمسالة دعم الأطراف المتنازعة في مالي إلى ابرام اتفاق السلام في الجزائر بل تبنت استراتيجية المتابعة و التقييم لهذا الاتفاق و كذا عقد اجتماعات دورية بين الجزائر و مالي في اطار اللقاءات الثنائية حيث اجرى وزير الخارجية الأسبق رمطان لعمامرة زيارة إلى باماكو عاصمة مالي في الذكري الاولي لاتفاق السلام المبرم بالجزائر في 2016/06/21 حيث صرح من بماكو بان الظروف تؤكد على عودة البلاد إلى حالتها الطبيعية[23] .

بل اكثر من ذلك اعتبرت الجزائر اتفاق السلام المبرم في الجزائر بين الأطراف المالية اهم انجاز للدبلوماسية الجزائرية اين صرح وزير الخارجية الجزائرية رمطان لعمامرة خلال القمة الجزائرية المالية 2016 " انها الفريدة التي شهدتها التجربة الدبلوماسية الجزائرية " و يتعلق الامر على حد قوله بتجربة تمت المبادرة بها منذ ان طلب الرئيس المالي من الرئيس الجزائري مباشرة هذا الحوار من اجل السلام و المصالحة في مالي [24].

و لا يمكن ان تنجح المبادرة الجزائرية و دبلوماسيتها دون توفر جملة من الشروط تعزز الدور الجزائري في حل القضية المالية و الامن و السلم في منطقة الساحل بشكل عام :

- فحسب الجزائر ان عملية السلام في الساحل الافريقي لا بد ان يكون مدعوما بمحاربة الإرهاب و الجريمة المنظمة فلا استقرار في المنطقة و في مالي دون محاربة جذور الإرهاب و التطرف الذي يغذي الصراع في المنطقة.

---

[22] الحوار المالي الشامل الجولة الثالثة من الحوار تنطلق بالجزائر ماخوذ من موقع وزارة الخارجية الجزائرية www.mae.gov.dz/news-article/2692 بتاريخ 2017/08/16 على 9.30

[23] تنفيذ اتفاق السلام في مالي بوادر امل ماخوذ من موقع وزارة الخارجية الجزائرية www.mae.gov.dz/news-article4123 بتاريخ 2017/07/14 على الساعة 14.30

[24] مرجع نفسه.

- دعمت الجزائر التوجه إلى انشاء قوة افريقية تعمل على الحفاظ على الامن و السلم في افريقيا و هذا ما تضمنه البيان النهائي الموقع عقب اختتام اشغال اللجنة التي تراسها مناصفة وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية و التعاون الدولي السابق رمطان لعمامرة و نظيره المالي عبدو الله ديوب " تمسك الطرفين بتطبيق قرار رؤساء دول و حكومات الاتحاد الافريقي وضع قوة افريقية لمكافحة الإرهاب في الساحل" [25]

- و هذا توجه جديد للسياسة الخارجية الجزائرية على ضرورة تبني القوة المشتركة من اجل الحفاظ على السلام خارج التدخلات الأجنبية.

- مشاركة الأمم المتحدة في مسارات السلام و التنمية في افريقيا و الساحل الافريقي لان الجزائر ترى ضرورة الدعم الدولي لاتفاق السلام من خلال الأطر الدولية التي تكون في الغالب هي الضامن لتنفيذ القرار الخاص باتفاق السلام و المصالحة بمالي، و عملت الجزائر على تنظيم ملتقي " مبادرات التنمية للاتحاد الافريقي في الساحل و افاق تفعيل اتفاق السلم و المصالحة في مالي " [26] هذا الملتقي الذي نظمته وزارة الخارجية الجزائرية مناصفة مع الاتحاد الافريقي في 2015/12/03 اين اكد هذا الملتقي على أهمية دور الجزائر المحوري في دعم الامن و السلم في مالي و الساحل من خلال دعم المشاريع التنموية و الاقتصادية من جهة و تدعيم مكانة الجزائر من جهة أخرى حيث تتراس لجنة متابعة تنفيذ اتفاق المصالحة و السلم في مالي .

و تركز الجزائر في المقام الأول على ضرورة تبني المقاربة التنموية في شمال المالي لتحقيق الامن و الاستقرار في الساحل الافريقي لان الاستقرار لا يكون فقط بالسلاح بل من خلال إحساس المواطن المالي بتحسن وضعه الاقتصادي و الاجتماعي .

---

[25] الجزائر مالي تكثيف التعاون في مجال محاربة اللامن و الإرهاب و الاجرام ماخوذ من موقع وزارة الخارجية الجزائرية www.mae.gov.dz/news-article/4125 بتاريخ 2017/07/19 على 19.00

[26] ملتقي التنمية في الساحل و مالي ماخوذ من موقع وزارة الخارجية الجزائرية
www.mae.gov.dz/news_article4114 بتاريخ 2017/07/19 20.15